الهجرة اليمنية إلى المملكة المتحدة

أكرم محمد علي المصنعي (*)

(*) ناشط وباحث يمني مقيم في المملكة المتحدة.

تمهيـــد:

يصف هذا التقرير طبيعة الهجرة من اليمن إلى المملكة المتحدة وتاريخها وآثارها. ومن خلال القيام بذلك، يحاول إلقاء الضوء على ما وصفه هاليداي Halliday (١٩٩٢م) بـ"المجتمعات غير المرئية"، كالمجتمع اليمني الذي يقيم في جميع أنحاء المملكة المتحدة.

ويتناول القسم الأول من التقرير التالي تاريخ الهجرة اليمنية، منذ تأسُّسها المبكر في مجتمعات الموانئ، إلى تعبيرها المعاصر عبر مدن في المملكة المتحدة.

ثانياً، يحدد التقرير الخصائص الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمجتمع المهاجرين اليمنيين، ويشرح بالتفصيل الأثر المتبادل الحالي الذي يحدثه هؤلاء المهاجرون في المملكة المتحدة واليمن.

وأخيراً، يقدم هذا التقرير تحليلاً عن أثر تاريخ إصلاحات سياسة الهجرة المتغيرة للحكومة البريطانية على المجتمعات المحلية اليمنية، مع تحديد الدروس المستقبلية التي يمكن استخلاصها.

١- السياق التاريخي

يؤكد هاريسون Harrison (٢٠٢٠م)، أن الهجرة من اليمن إلى العالم الرحب ليست ظاهرة جديدة أو حديثة، بل إنها تشكل جانباً أساسياً من تاريخ اليمن قبل الإسلام. ولقد أدى هذا إلى تشكيل تجربة يمنية معينة وتعبير ثقافي خاص، على سبيل المثال، كما يقول الجملي و وروليز al-Jumly and Rollins(١٩٩٧م) بالتفصيل، "لقد أصبحت الهجرة وما صاحبها من الاغتراب والاستلاب موضوعاً مهيمناً في الشعر اليمني". وتاريخياً، كانت هجرة الأجزاء الشمالية والغربية من اليمن- وكما وصفها هاريسون (٢٠٢٠م)- موجهة نحو البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، كما يظهر- على سبيل المثال- في المظاهر البارزة لشخصيات أسطورية يمنية في الكتاب المقدس. وفي المقابل، تم توجيه الأجزاء الجنوبية والشرقية من اليمن تاريخيًا نحو المحيط الهندي، ويتجلى ذلك، على سبيل المثال، في انتشار التبشير الحضرمي في أماكن مثل ماليزيا.

في حين يشير سيدون Seddon (٢٠١٤م) إلى أن هناك أدلة على وجود بحارة من اليمن (يطلق عليهم البريطانيون في ذلك الوقت "لاسكرز Lascars")، في لندن منذ ثمانينيات القرن الثامن عشر، وترجع العلاقة العميقة بين هاتين الجغرافيتين متجذرة في استعمار مدينة عدن الساحلية من قبل البريطانيين في عام ١٨٣٩م. ومع افتتاح قناة السويس في عام ١٨٦٩م، وهو الحدث الذي توسع بشكل كبير في استخدام وحجم صناعة الشحن البحري، أصبحت عدن محطة إعادة تزويد حيوية للسفن البريطانية كمرفأ مهم على طول الممرات البحرية إلى الهند.

وكما يشير ضاحيه Dahya (١٩٦٥م)، بدأت الموجة الأولى البارزة للهجرة اليمنية إلى المملكة المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر، "كانت السفن البريطانية بحاجة لأشخاص لهم قدرة على العمل في الأجواء الحارة داخل السفن، ولأن البحارة البريطانيين وجدوا صعوبة العمل في غرف الوقود، حيث كانت تلك الغرف حارة جداً وبشكل لا يمكن احتماله، وبالتالي تم توظيف العرب اليمنيين كوقادين للفحم في غرفة الوقود، ولتحملهم لدرجة حرارة تلك المحركات البخارية التي كانت تعمل بالفحم". وتحولت البحرية التجارية البريطانية إلى الموانئ الاستعمارية - في غرب إفريقيا، وسنغافورة، وجزر الهند الغربية، وعدن- لملء وظائف غرفة المحركات.

وكما يصف هاليداي Halliday (١٩٩٢م)، حرصت البحرية التجارية على توظيف طاقم من نفس المجموعة القبلية، وكانت الممارسة هي أن تكون هذه الأطقم الموجودة أسفل سطح السفينة يمنيين، أو أفارقة، أو صينيين، وأن يكون طاقم السفينة بريطانياً. ونتيجة لهذا أصبح اليمنيون بحارة عالميين، حيث نشأت مجموعات صغيرة من اليمنيين في موانئ زارتها السفن من عدن ـ في مرسيليا، ولوهافر، ونيويورك، وروتردام. وبحلول نهاية الحرب العالمية الأولى كانت المجتمعات اليمنية الصغيرة قد تأسست في جميع أنحاء المدن الساحلية، مثل ساوث شيلدز، وكارديف، وليفربول، وهال.

ونظراً لوضع عدن كمحمية بريطانية، فقد تم اعتبار أولئك القادمين من عدن فقط رعايا بريطانيين وقادرين على الحصول على عمل. وكانت عدن نفسها تمر بمرحلة انتعاش حيث طورت مصفاة لتكرير النفط، وأصبحت مركزًا للعمليات العسكرية البريطانية في الشرق الأوسط. ومن ثم، وكما أفاد دريش Dresch(٢٠٠٠م)، كانت هناك هجرة كبيرة داخل شمال اليمن وجنوبه إلى

عدن. وبحسب ما ذكر دريش Dresch (٢٠٠٠م) في عام ١٨٩٠م: "كان نصف سكان عدن من العرب، ومعظمهم من الحجرية، والبيضاء". وانجذب اليمنيون من المرتفعات الشمالية لفرص العمل، وتمكن البحارة العرب من الحصول على عمل على متن السفن البريطانية من هذا الميناء. ونتيجة لذلك، يشير لوليس Lawless(١٩٩٥م) إلى أن "الغالبية العظمى من البحارة العرب في ساوث شيلدز زعموا أنهم ولدوا في عدن، وبالتالي أنهم رعايا بريطانيون.. وفي الواقع، وُلد عدد قليل جداً من البحارة العرب في عدن".

وكما يشير عمل سيرل وشايف Searle and Shaif(١٩٩٢م)، فإن إضفاء طابع التمييز العنصري على العمال المهاجرين جاء ليحدد الكثير من التفاضلية والتمييزية التي واجهتها هذه الموجة الأولى من اليمنيين طوال فترة تجربتهم في الهجرة في المملكة المتحدة. وبمجرد وصول اليمنيين البحارة إلى اليابسة، غالباً ما كانوا يواجهون صعوبة في العثور على سكن بسبب التمييز العنصري، وبالتالي أُجبروا على فتح نُزُل لبحارة العرب للعيش معاً. وفي الموانئ، في جميع أنحاء البلاد، لم تسمح نقابات العمال البريطانية لرجل ليس أبيضاً بالتقدم بطلب التقدم للوظائف أو تجديد تصريح عمله على سفينة.

بينما كان هناك مقدم طلب بريطاني أبيض لهذا المنصب؛ فعلى سبيل المثال- وكما يصف لوليس Lawless (١٩٩٥م)- نشرت صحيفة البحارة الرسمية لنقابة الاتحاد الوطني للبحارة عدداً من المقالات "في محاولة لتشويه سمعة البحارة العرب، والإشادة بتفوق أطقم البحارة البريطانيين البيض"، وبالمثل، عندما مُنحت السفن البريطانية إعانات حكومية لإبقائها طافية، كان أحد شروط الدفع هو أن العمالة البريطانية البيض وحدها سوف تستخدم على السفن المدعومة. ويمكن القول إن هذه العداوة العنصرية بلغت ذروتها في ما يسمى

"الشغب العربي'Arab Riots " في ساوث شيلدز؛عندما حدث نزاع على الوظائف في فبراير ١٩١٩م، حيث اشتبك مئات من البحارة البيض وعمال الموانئ مع العرب في مِيل دام Mill Dam.

وبحلول منتصف القرن العشرين، توسعت المجتمعات اليمنية إلى ما هو ما أبعد من المدن الساحلية في كارديف، وليفربول، وساوث شيلدز، وهال. وبصفتهم بحارة، فقد قضوا وقتاً طويلاً في انتظار "الالتحاق" على السفن في مختلف الموانئ البحرية، ولذا قرروا التحول إلى العمل في الصناعة. كما يصف ضاحيه Dahya (١٩٦٥م)، بدأ اليمنيون في الإقامة في المدن الصناعية في برمنغهام وشيفيلد ومانشستر، وكانت هذه هي الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية عندما كان هناك توظيف كامل، وكان هذا العمل منتظماً وبأجور أفضل، إضافة إلى العمل الإضافي، والمكافآت، وظروف عمل أفضل، وفرت لهم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي لم يسبق لهم تجربته كمهاجرين.

وكما يشير هاليداي Halliday (١٩٩٢م)، كان الاتجاه التقليدي في هذا الوقت هو أن يأتي اليمنيون إلى بريطانيا لمدة ثلاث إلى خمس سنوات، ثم يعودون إلى بلادهم لإقامة طويلة لمدة ثمانية أشهر أو سنة، قبل العودة إلى بريطانيا مرة أخرى، وقلة قليلة جلبت عائلاتها إلى بريطانيا، وكانوا جميعًا تقريباً يعتزمون العودة إلى وطنهم الأصلي عندما يتقاعدون. وقد أعطى هذا للجاليات اليمنية في بريطانيا طابعًا مميزًا- ما يصفه لوليس Lawless (١٩٩٥م) بـ"عقلية الزائرsojourner mentality " - مقارنة بمجموعات المهاجرين الأخرى. ويصف هاليداي Halliday (١٩٩١م) "الضغوط القوية" داخل المجتمعات القروية في اليمن للحيلولة دون هجرة النساء من أجل ضمان الاستفادة من التحويلات المالية التي يرسلها العمال غير المتزوجين. وبشكل

رسمي أكثر، في جنوب اليمن الخاضع للحكم البريطاني، كانت سياسة الحكومة هي منع النساء المعيلات وأطفالهن من الهجرة إلى بريطانيا، في محاولة لوقف انخفاض تدفق العملات الأجنبية إلى البلاد، وفك الروابط بين المهاجرين والبلد الأم.

لذلك، لم تبدأ هذه الخصوصية في التغير إلا في أوائل الثمانينيات، أي بعد ٢٠ عامًا تقريباً من الاستقلال عن الحكم الاستعماري البريطاني، وما نتج عنه من تحرير للهجرة في جنوب اليمن. وبدأت المجتمعات اليمنية في توسيع ديموغرافيتها لتشمل الفئات العمرية الأخرى، مما أدى إلى تواجد دائم في المملكة المتحدة. ولكن من المهم ملاحظة أن غالبية النساء اليمنيات- كما يصف- الذويبي Alzouebi (٢٠١٤م) اللاتي هاجرن في ذلك الوقت واجهن وضعاً شديد التقييد، أكثر مما كن يعشن في المنزل مع فرص عمل قليلة، ولا مكان اجتماع مجتمعي، ومحدودة، "الفرص المحدودة لتعلم اللغة الإنجليزية حتى بالحد الأدنى من الطريقة التي كان معظم المهاجرين الذكور يعيشون فيها".

وفي الوقت نفسه، كان هناك انخفاض في العدد الإجمالي لليمنيين القادمين إلى المملكة المتحدة في أواخر القرن العشرين. وطبقاً لتقديرات باحثين مثل هاليداي Halliday (١٩٩٢م)، فإن "ثلاثة أرباع [الجالية اليمنية] اضطروا إلى الرحيل، في حين واجه آخرون فرصاً غير مؤكدة للتوظيف في المستقبل". وكان السبب الرئيسي وراء هذا هو الركود الاقتصادي؛ فقد أصاب ذلك القطاعات الهندسية في شيفيلد، وبرمنغهام، ومانشستر التي كان معظم اليمنيين يعملون فيها بشكل خاص، وكما يذكر هاليداي (٢٠١٠م) أنه بحلول عام ١٩٩٠م، وتوحيد اليمن الشمالي والجنوبي، لم تكن هناك هجرة جديدة في

كارديف وساوث شيلدز منذ عقود. ويشير هاليداي Halliday (٢٠١٠م) إلى أنه في شيفيلد تم إجراء مسح في عام ١٩٨٨م أظهر أن ٨٣% من الرجال قد وصلوا قبل عام ١٩٧٠م.

ولم ترتفع أعداد المهاجرين اليمنيين إلى المملكة المتحدة إلا مرة أخرى مع اندلاع الصراع الاقتصادي والحرب الأهلية في أوائل تسعينيات القرن العشرين، وفي أعقاب حرب الخليج العربي وردود الفعل الجيوسياسية المناهضة لرفض اليمن الانضمام إلى التحالف العسكري الأميركي السعودي ضد العراق. واستقر العديد من هؤلاء اليمنيين في لندن، ولكن أيضاً- كما اكتشف سيلي وشايف Searle and Shaif (١٩٩٢م)- كان هناك الاتجاه نحو "الهجرة التسلسلية chain migration" إلى التجمعات القائمة في ساوث شيلدز، وليفربول، وهال، وشيفيلد، وبرمنغهام، ومانشستر، حيث كانت المجموعات السابقة موجودة.

وهنا واصلت الجالية اليمنية وجودها المتنامي بشكل ثابت منذ ذلك الحين، وتزايدت مرة أخرى مع انزلاق اليمن إلى حرب أهلية بدأت في أواخر عام ٢٠١٤م، إلى اللحظة المعاصرة التي يُجرى التحليل من أجلها في التقرير التالي.

٢- الجاليات اليمنية في المملكة المتحدة

يتناول هذا القسم بالتفصيل الخصائص الجغرافية، والديموغرافية، والاجتماعية والاقتصادية، والسياسية لمجتمع المهاجرين اليمنيين المعاصرة في المملكة المتحدة، وذلك على النحو الآتي:

٢. ١ حجم السكان اليمنيين في المملكة المتحدة

إن إعطاء تقديرات دقيقة عن حجم الجالية اليمنية في المملكة المتحدة مهمة محفوفة بالتحديات، ففي حين أن التقديرات تشير إلى أن العدد الحالي لأولئك الذين تم التعرف عليهم بصفتهم الجالية اليمنية التي تعيش في المملكة المتحدة يتراوح ما بين سبعين إلى ثمانين ألف نسمة (هيئة الإذاعة البريطانية BBC، ٢٠٠٩م)، فإن التأصيل والتحقق من صحة البيانات لهذا العدد أمر صعب.

ويُسلط بحث الرشيد Al-Rasheed (١٩٩١م) الضوء على تضارُب في الإحصائيات الرسمية عن الجاليات العربية البريطانية، حيث لاحظت أنه من المستحيل التوصل إلى تقدير لعدد العرب المولودين في المملكة المتحدة، وفي إشارة إلى تعداد عام ١٩٨١م، سلطت الضوء على مشكلة "مهاجري الجيل الثاني" الذين ولدوا في المملكة المتحدة - أطفال من ولدوا في البلدان العربية - لا يظهرون في أي إحصاءات رسمية؛ لأنهم مجمعون تحت اسم "المولودون في المملكة المتحدة". ومع ذلك، فإن إحصاء سكان المجتمعات العربية المختلفة، مثل اليمنيين غير ممكن؛ وكما تقول الرشيد Al-Rasheed (١٩٩١م)، "من الصعب تقسيم فئة "العرب" إلى الأجزاء المكونة لها؛ لأن هذه الفئات غير مدرجة بشكل فردي في معظم الإحصاءات الحكومية".

وفيما يتعلق بآخر تعداد أجري في عام ٢٠١١م، لا تزال هذه الصعوبات مستمرة؛ إذ يمثل العرب ٠,٤% من سكان إنجلترا وويلز، ومع ٢٤٠,٠٠٠ من المشاركين في التعداد الذين عرّفوا أنفسهم على وجه التحديد بأنهم "عرب"، ومع ٢٧,٦٪ من هؤلاء الذين ولدوا في المملكة المتحدة، كان ما مجموعه ١٨،٠٥٣ شخصاً ولدوا في اليمن يقيمون في المملكة المتحدة: تم تسجيل ١٦،٩٢١ في إنجلترا، و٨٥٣ في ويلز، و٢٤٥ في اسكتلندا، و٣٤ في أيرلندا الشمالية (تعداد السكان Census، ٢٠١١م).

منطقة	إنجلترا	ويلز	اسكتلندا	إيرلندا الشمالية
السكان المولودون في اليمن	921،16	853	245	34

الجدول ١. السكان المقيمون المولودون في اليمن
المصدر: تعداد ٢٠١١م.

٢,٢ جغرافيا الإقامة

وكما ذكر هاليداي Halliday (١٩٩٢م)، في المناقشات اليمنية لمجتمعهم في بريطانيا، فإن الجغرافيا الانتقائية واضحة: "هناك بعض المدن معروفة لأن هناك يمنيين يعيشون فيها، بينما يتم تجاهل مدن أخرى بالكامل تقريباً". وعليه، فإن الهجرة إلى المملكة المتحدة من اليمن تخضع لجغرافية صارمة، حيث تنتقل من مدن الموانئ التي كانت في السابق بحاراً، ومجتمعات مركّزة، إلى المراكز الصناعية التي أصبحت محور الهجرة في النصف الأخير من القرن العشرين.

ولاحظ (هاليداي Halliday ، ١٩٩٢م) أيضاً، "أن أكثر من نصف مجموع المهاجرين غير البيض بعد الحرب استقروا في لندن والجنوب الشرقي، ولم يستقر أي يمني تقريباً". لكن كانت هناك جماعة يمنية صغيرة في منطقة ألدجيت شرق لندن، لكن لم يكونوا سوى بضع عشرات من اليمنيين، و"لم يكن هناك يمنيون في مدن أخرى مماثلة من مجموعات المهاجرين، على سبيل المثال، في ليستر، ونوتنغهام، وبرادفورد".

وكانت مدينة كارديف من أهم مراكز الموانئ المبكرة، مع الجيل الحالي من جيلها الخامس. وكما وصف سيدون Seddon (٢٠١٤م)، أنه بحلول أوائل العشرينيات من القرن العشرين، كان ما يقدر بنحو ١٥٠٠ يمني يعيشون في العاصمة ويلز (أو بلاد الويلز)، في الغالب في منطقة الموانئ "دوكلاندز" التي

أصبحت تُعرف إلى حد ما باسم "خليج النمر"، وكان اليمنيون في هذا الوقت يشكلون نصف عدد الأقليات العرقية في كارديف، وكان من بين هؤلاء المستوطنين الأوائل الشيخ عبدالله الحكيمي الذي أنشأ أول مسجد رسمي لليمنيين في أوروبا، "مسجد النور"، وقد تبرع الملك جورج السادس بأرض المسجد كهدية منه للطائفة اليمنية، استجابة لمواقفها ودعمها للتحالف في الحرب العالمية الثانية.

وكما أوضح ليفسي Livsey (٢٠١٩م)، فإن مدينة ساوث شيلدز، في شمال إنجلترا، كانت أحد المواقع الأخرى ذات الأهمية الحيوية للمجتمع اليمني المبكر في المملكة المتحدة. في حين افتتح أول نُزُل للبحارة العرب في منطقة هولبورن على ضفاف النهر في عام ١٩٠٩م، وكانت ساوث شيلدز موطنًا لمجتمع يمني بريطاني منذ تسعينيات القرن التاسع عشر، وتم تجنيد اليمنيين بأعداد كبيرة خلال الحرب العالمية الأولى، مع ارتفاع عدد السكان اليمنيين في ساوث شيلدز إلى أكثر من ٣٠٠٠ بحلول ختامها. وكان الثمن الذي دفعه اليمنيون باهظاً، حيث كان ربع البحرية التجارية في ساوث شيلدز الذين فقدوا حياتهم في الحرب من اليمن، وبعد الحرب، كانت الجالية اليمنية أساسًا في إنشاء جامع الأزهر، وهو أحد أقدم المساجد في المملكة المتحدة (اشتهر عام ١٩٧٧م، عندما بُورك زواج الملاكم محمد علي فيه)، واليوم، يبلغ عدد الجالية اليمنية في ساوث شيلدز نحو ألف نسمة.

٢. ٣ سوق العمل

تناولنا في القسم ١,٢ حجم السكان اليمنيين في المملكة المتحدة، وفي حين أن المعلومات التي تتعلق تحديداً بالمجتمع اليمني يصعب العثور عليها

واستخدامها، فإن إضافة "العربية" كفئة إلى التعداد السكاني في عام ٢٠١١م، توفر بعض المؤشرات على أداء هذا المجتمع في سوق العمل.

وتغطي بيانات التعداد السكان حوالي ٢٥ مليون أسرة خاصة، وتشمل المؤسسات المجتمعية، مثل دور الرعاية، وقاعات السكن الجامعية، يتم تقريب كافة النسب المئوية إلى منزلة عشرية.

وتُظهِر البيانات أن "العرب" ممثلون بشكل مبالغ فيه في جميع مراكز سوق العمل، وعلى الرغم من أن "العرب" من المرجح أن يكونوا ثلاثة أمثال هؤلاء، فإنه من المحتمل ألا يكونوا قد عملوا، أو أن يكونوا عاطلين عن العمل لفترة طويلة، كما أنه من المحتمل أن يتم تصنيفهم مرتين باعتبار أنهم أعلى إداريًا أو مهنيًا مقارنة بمتوسط أعضاء سوق العمل.

	الإدارة العليا والإدارية المهنية	الإدارية الإدارية والمهنية	المهن الوسيطة	أصحاب العمل الصغار والعاملون لحسابهم	رقابية وفنية	المهن شبه الروتينية	المهن الروتينية	لم يعمل أو عاطل عن العمل على المدى الطويل	طلاب بدوام كامل
العرق	%	%	%	%	%	%	%	%	%
جميع	9.9	20.5	13	9.3	7.2	14.3	11.6	5.9	8.2
عرب	11.5	11.6	5.3	6.5	4.4	7.1	5.7	19.7	28.1

الجدول ٢. نسبة المجموعة العرقية العربية في مختلف المجموعات الاجتماعية والاقتصادية
المصدر: تعداد ٢٠١١م.

كما تتيح لنا بيانات التعداد إجراء مقارنات بين العرق ونوع الجنس. وأبرزها أن ٦٠٪ من النساء من الفئة العرقية العربية التي تم تصنيفها على أنها "لم تعمل أبداً، أو عاطلة عن العمل على المدى الطويل"، وهي أعلى نسبة للنساء من جميع المجموعات العرقية.

	الإدارة العليا والإدارية المهنية	الإدارية الإدارية والمهنية	المهن الوسيطة	أصحاب العمل الصغار والعاملون لحسابهم الخاص	رقابية وفنية	المهن شبه الروتينية	المهن الروتينية	لم يعمل أو عاطل عن العمل على المدى الطويل
العرق	%	%	%	%	%	%	%	%
المرأة العربية	8	10	9	0	0	7	4	60
الرجال العرب	12	11	4	11	6	11	6	40

الجدول ٣. النسبة المئوية للمجموعات العرقية العربية من الذكور والإناث في مختلف المجموعات الاجتماعية والاقتصادية

المصدر: تعداد ٢٠١١م.

ومع ذلك، يجب وضع هذه الأرقام في سياقها الاجتماعي. وكما يتضح من العمل الذي قام به مؤخراً كلٌّ من "زيويسن" و"دي ستاسيو" و"هيث" Zwysen، Di Stasio and Heath (2020) ، فإن تجربة اليمنيين في سوق العمل تتشكل بفعل التمييز. وعلى الرغم من القوانين القوية نسبياً التي تحظر التمييز على أسس عرقية، والتمييز العنصري، والعرقي، والديني (يصنف مؤشر MIPEX بريطانيا ضمن البلدان التي اتّسمت بسياسات مناهضة التمييز الأكثر مواتاة، جنباً إلى جنب مع البلدان التقليدية للهجرة، مثل كندا، والولايات المتحدة)، فإن مستوى التمييز المسجل في بريطانيا هو من بين أعلى المستويات في أوروبا. ويؤكد كلٌّ من "زيويسن" و"دي ستاسيو" و"هيث" Zwysen، Di Stasio and Heath (٢٠٢٠م) أن البريطانيين القادمين من أصل شرق أوسطي يقدمون طلبات أكثر بنسبة ٩٠ في المائة من متوسط المواطنين البريطانيين البيض، حيث أظهرت الدراسة تغيراً ضئيلاً عن المستويات

المسجلة في أواخر الستينيات. ومن الجدير بالذكر أن الدراسة ترى أن التمييز الذي تواجهه الأقليات لا يختلف باختلاف نوع الجنس.

٢. ٤ الأثر الاقتصادي

في حين أن مساهمات الهجرة اليمنية في الاقتصاد البريطاني هائلة، فإن دور الجالية اليمنية المهاجرة لليمن لا يمكن التقليل من أهميته، وتشكل التحويلات المالية الدولية شريان حياة مباشر لكثير من الأسر، وهي أحد أهم مصادر الدخل في اليمن، وكما أفادت وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية (٢٠١٨م)، فقد أصبحت التحويلات مصدراً مهماً لتدفقات النقد الأجنبي التي تتجاوز القروض الخارجية، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمساعدات الخارجية. وكما يبين الشكل ٤، فإن أهميتها تزداد بسبب كون تحويلات المغتربين مستقرة نسبياً، ولا تتأثر بدورات الصراع والحرب في اليمن.

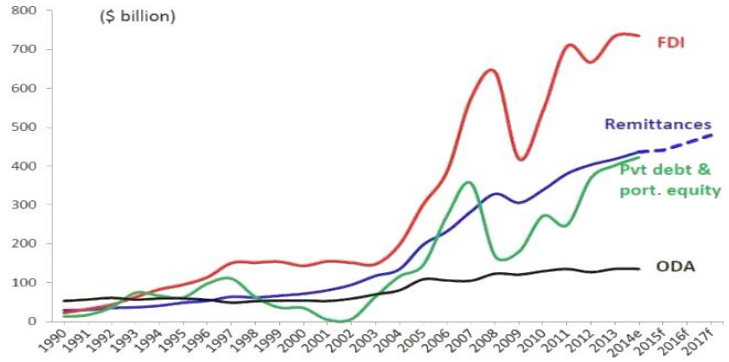

الشكل ٤: إجمالي دخل الاستثمار الأجنبي في اليمن ١٩٩٠-٢٠١٧م
مصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي. (2018)

واحتلت التحويلات من المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى بنسبة ٦١% من إجمالي التحويلات التي قدمها المغتربون اليمنيون في عام ٢٠١٦م، تليها التحويلات من الإمارات بنسبة ١٨%، ثم الكويت بنسبة ٥%، وقطر بنسبة

٥%، في حين أن التحويلات من المملكة المتحدة تقع بين قوسين في إطار "الدول الأخرى" التي شكلت ١١%. وفقاً لوزارة التخطيط والتعاون الدولي (٢٠١٨م)، ويتراوح متوسط المبلغ المرسل لكل تحويل بين ٢٠٠-٥٠٠ دولار في الشهر، مع إرسال الأغلبية تحويلات إلى أسرهم على أساس شهري.

لقد زادت مساهمة تحويلات المغتربين في الاقتصاد اليمني بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة من ٩,٩٪ في عام ٢٠١٤م إلى ٢٣,٧٪ في عام ٢٠١٧م. ووفقاً للتقييم الطارئ للأمن الغذائي والتغذية (٢٠١٦م)، فإن الأسر التي تعتمد على التحويلات المالية كمصدر رئيسي للدخل شكلت حوالي ٩% على المستوى الوطني في عام ٢٠١٦م، (مقارنة بـ ٦,٥% في عام ٢٠١٤)، وترتفع هذه النسبة إلى ١١ في المائة بين الأسر الريفية.

والمثير للقلق، في سياق كوفيد -١٩، والصراع الحالي في اليمن، أن منظمة أوكسفام الدولية غير الحكومية التي لديها سجل معترف به في المجال الإنساني (٢٠٢٠م) قد أبلغت عن "انخفاض غير مسبوق في تدفق التحويلات المالية إلى اليمن"، ووفقًا لمقدمي خدمات تحويل الأموال في ست محافظات في جميع أنحاء اليمن، فقد أخبروا منظمة "أوكسفام" أنهم شهدوا انخفاضًا في عدد التحويلات بنسبة تصل إلى ٨٠ في المائة بين يناير وأبريل في عام ٢٠٢٠م، حيث شهد اليمنيون العاملون في دول الخليج، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة انخفاضًا حادًا في دخلهم بسبب الجائحة.

٢. ٥ التحصيل العلمي

استناداً إلى بيانات تعداد عام ٢٠١١م، يمكن النظر إلى الفئات التي تشمل اليمنيين على أنها حققت إنجازات عالية من حيث التحصيل العلمي لمستوى الشهادة الجامعية الأولى، حيث يحمل كلٌّ من "العرب" مؤهلات على مستوى

الدرجات العلمية، والقليل منهم ليس لديهم مؤهلات، مقارنة بالبريطانيين ذات الأغلبية البيضاء.

	بدون مؤهلات	مؤهلات الدرجة العلمية
العرق	%	%
البريطانيون البيض	24	25
العرب	18	28

الجدول ٥. المؤهلات التي تحتفظ بها المجموعة العرقية
المصدر: تعداد ٢٠١١م.

وكما تبين الدراسات الطولية التي أجراها مركز ESRC للبحوث الاقتصادية والاجتماعية بشأن ديناميات العرق أو (الإثنية)، (٢٠١٣م)، تشير البيانات المستمدة من تعدادات ١٩٩١ و٢٠٠١ و٢٠١١م إلى أنه حدث بين عامي ١٩٩١ و٢٠١١م تحسن عام في التحصيل التعليمي، ولكن مجموعات الأقليات العرقية شهدت تحسناً أكبر مقارنة بالمجموعة البيض، غير أن أبحاثهم تشير أيضاً إلى مقياس غالباً ما يتم تجاهله للتحصيل التعليمي في الجامعة، وعند النظر إلى نسبة المؤهلين المقيمين في المملكة المتحدة في مؤسسات التعليم العالي الذين صنّفوا في الدرجة الأولى أو الدرجة الثانية في الشهادة الجامعية الأولى، وجد أن أولئك الذين تم تصنيفهم تحت الفئة العرقية "العربية" حققوا تعليماً أقل، بنسبة ١٣,٦٪ مقارنة بفئة البيض.

٢. ٦ المشاركة السياسية والتمثيل

كما يقول عبد الشايف Abdul Shaif الذي كان يرأس آنذاك جمعية الجالية اليمنية، في مقابلة سيرل وعبد الشايف Searle and Shaif (١٩٩٢م)، لم يكن التأثير السياسي للمهاجرين اليمنيين محسوساً إلا في الجيلين الثاني والثالث:

"لم يكن الآباء، بل الأبناء والبنات هم الذين بدؤوا في تعبئة المقاومة التي كانت ضرورية، فقد رفضوا الخضوع؛ وخرجوا لتحدي النظام، ولم يكونوا كمثل آبائهم في هذا الصدد. وكان آباؤهم، برغم كونهم أشخاصاً من الطبقة العاملة، مطيعين، عازفين عن المقاومة والقتال؛ لأنهم شعروا أن حياتهم وحياة أسرهم ستكون في خطر إذا ما واجهوا هذا التحدي، وعلى هذا فلم يتحدَّوا المجلس، أو أصحاب العمل، أو النقابات، أو الحكومة، ولم يشعر أطفالهم بأيٍّ من هذه القيود".

ونتيجة لذلك، فإن المشاركة السياسية والتمثيل السياسي لليمنيين لم ينشآ إلا في النصف الأخير من القرن العشرين.

وفي السبعينيات ظهر هذا الأمر في مجموعة من المنظمات المتميزة داخل الجالية اليمنية، مما يعكس جوانب مختلفة من الاضطرابات التي حدثت في الستينيات، وشمل ذلك "اتحاد العمال العرب"- وهو مجموعة من العمال الوافدين من شمال اليمن على صلة وثيقة بسياسات حكومة صنعاء- و"جمعية الرعاية اليمنية"، وهي تجمع صغير يساعد العمال المهاجرين الذين يعانون من مشاكل قد يواجهونها في ما يتعلق بالعمل أو جوازات السفر أو الضرائب.

ومع ذلك، كان اتحاد العمال اليمنيين هو أقوى هذه النقابات، وبحلول عام ١٩٧٥م، كان اتحاد العمال اليمنيين قد حصل على عضوية ١٩٠٠ عضو من مختلف الجاليات اليمنية البريطانية، وبهدف "إقامة صلة بين العمال هنا والحركة العمالية والحركة الاشتراكية الثورية في الوطن"، عقد اتحاد العمال اليمنيين اجتماعات في الأعياد الوطنية والدينية، ونظم فصولاً لمحو الأمية، وأنتج مجلات، وحشد العمال لمظاهرات فلسطين. ولكن تضاءلت حالة عدم الاستقرار المتزايدة بين اليمنيين في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين، من

حيث الوحدة والقوة مع تورط الجاليات اليمنية البريطانية في الانقسام الذي طال أمده بين شمال وجنوب اليمن. ونتيجة لذلك، ابتعدت المشاركة السياسية عن الشكل المؤسسي لمجموعات العمل، بل عملت على مستوى محلي مجتمعي أكثر بكثير، وكما يقول سيدون Seddon (٢٠١٤م)، في التسعينيات أصبحت الجماعات اليمنية المحلية فعالة في خلق وعي متزايد في مجلس المدينة المحلي فيما يتعلق بالحرمان الذي يواجهه أفراد الجالية اليمنية ومسؤولياتهم تجاه ذلك المجتمع. وبالمثل، يوضح هاليداي Halliday (٢٠١٠م) أن "التفاعل المتنامي بين المجتمع اليمني والمؤسسات المحلية وتمويل مجموعة متنوعة من البرامج، ساعد على تعزيز المجتمع اليمني"، حيث وجد أفراد المجتمع اليمني "أنفسهم للمرة الأولى قادرين على التعامل مع المؤسسات في المجتمع البريطاني على مستوى المجتمع". وكما وصف مارتن جونز وجونز Martin-Jones & Jones(٢٠٠٠م)، فقد شمل ذلك إنشاء جمعية الجالية اليمنية في عدد من المدن، فضلاً عن تنظيم برامج التوظيف التعليمي، مثل حملات محو الأمية في اليمن. ونتيجة لذلك، يقول سيدون Seddon (٢٠١٤م)، "على الرغم من انخفاض أعداد المنظمات السياسية السابقة وتراجعها، فإن درجة التنظيم والنشاط والتفاعل مع المجتمع المحيط كانت أكبر في بداية التسعينيات من أي وقت سابق".

٣. سياسة الهجرة في الماضي والحاضر والمستقبل

يقدم هذا القسم الأخير تحليلاً عن أثر تاريخ إصلاحات سياسة الهجرة المتغيرة للحكومة البريطانية على المجتمعات المحلية اليمنية، والزيادة في تدفقات المهاجرين اليمنيين كطالبي اللجوء واللاجئين اليمنيين من اليمن وحول

العالم إلى المملكة المتحدة، مع تحديد الدروس المستقبلية التي يمكن استخلاصها.

١,٣. سياسة الهجرة قبل عام ١٩٤٥م

يمكن النظر إلى تاريخ تشريعات الهجرة البريطانية على أنها تبدأ بقانون الأجانب لعام ١٩٠٥م. وقبل ذلك، كما كتب جيرفان Girvan (٢٠١٨م)، لم يكن هناك تقليد للقيود وقت السلم على الدخول إلى بريطانيا، مثل بقية العالم، ولم تحل الفروق القانونية بين الرعايا البريطانيين وغير البريطانيين دون الوصول، "تمتع الأجانب بحرية الحركة داخل وخارج البلاد". (جيرفان، ٢٠١٨م).

وقد قيد قانون الأجانب لعام ١٩٠٥م، الذي كان رداً على التهديد المتصور لأعداد اليهود الروس والبولنديين المهاجرين إلى لندن، دخول أولئك الذين يُنظر إليهم على أنهم عبء على الدولة، وتم تشديد هذه القيود بشكل مطرد طوال النصف الأول من القرن العشرين استجابة لـ"الهلع الأخلاقي" الناجم عن تكلفة "الهجرة غير المرغوب فيها".

وفي حين تمكن العديد من اليمنيين من تجنب الفئة القانونية من "الأجنبي الغريب" 'foreign alien' بسبب وضع عدن كمحمية بريطانية، فإن قانون الأجانب لعام ١٩١٩م والأمر المتعلق بالأجانب لعام ١٩٢٠م أثرا على الكثيرين من المنطقة، ولا سيما البحارة اليمنيين. ويقيد التشريع حقوق العمالة للمقيمين الأجانب في المملكة المتحدة، ويمنعهم من الحصول على وظائف معينة، ويُطلب منهم الحصول على إذن من وزارة العمل عند البحث عن عمل، واشترط على المهاجرين ألا يهبطوا إلا في الموانئ المحددة التي تغطيها خدمة الهجرة، وتم تكليف الشرطة بمراقبة دور الإيواء، حيث كان العديد من عمال

الموانئ اليمنيين يتجمعون ويعيشون، مع السماح للشرطة بإغلاقها، مع القدرة على ترحيل أي يمني تم القبض عليه لارتكاب جريمة. وكما أوضح جيرفان Girvan (٢٠١٨م)، فقد تم تشديد التشريعات بشكل أكبر في أوائل الثلاثينيات 1930، مما حد من الحق في العمل، ومرة أخرى في عام ١٩٣٨م، عندما طُلب من "الأجانب" القادمين إلى بريطانيا الحصول على تأشيرة دخول في بلد المغادرة.

٣. ٢. سياسة الهجرة بعد ١٩٤٥م

مع النقص الحاد في اليد العاملة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فقد جعل قانون الجنسية البريطانية لعام ١٩٤٨م مواطني الكومنولث البريطاني بأكمله ومستعمرات مثل عدن، ومنح نظرياً هؤلاء المواطنين الأجانب نفس الحقوق التي يتمتع بها البريطانيون المحليون، بما في ذلك الحق في العمل في بريطانيا.

وكما يقول شوستر وسولموس Schuster and Solomos (٢٠٠٤م)، من هذه النقطة فصاعداً أصبحت السيطرة على الهجرة محوراً للسياسات المستمرة، مع "تقارب كبير بين حكومة العمال والحكومات المحافظة"، وكانت الهجرة محورية في الحملة الانتخابية في عام ١٩٥٩م، حيث دفع الخطاب المعادي للمهاجرين المحافظين إلى الفوز في الانتخابات، وسعى قانون الهجرة للكومنولث لعام ١٩٦٢م إلى تقييد المواطنة بشدة، على سبيل المثال إخضاع أولئك الذين لم يتم إصدار جوازات سفرهم مباشرة من قبل حكومة المملكة المتحدة لمراقبة الهجرة، وأدى ذلك إلى تقييد حرية التنقل الممنوحة لكثير من اليمنيين عبر عدن.

وكما يصف هاليداي Halliday (١٩٩٢م)، كان لقانون الهجرة للكومنولث لعام ١٩٦٢م تأثير كبير على الهجرة اليمنية، أولاً، أدى ذلك إلى انخفاض كبير

في أعداد اليمنيين، مما جعل المملكة المتحدة موطنهم، مع زيادة الدول الأخرى، ولا سيما تلك الموجودة في الخليج، من جاذبيتها للعمال ذوي المهارات المنخفضة من اليمن. ثانياً، التغيير الكبير الذي اتسمت به عضوية الجالية اليمنية في بريطانيا شهد تغييراً؛ فقانون الهجرة للكومنولث لعام ١٩٦٢م أوقف الهجرة القصيرة الأجل إلى بريطانيا، حيث وجد أولئك الذين يأملون في نقل المسؤولية الأسرية عن التحويلات المالية لباقي أفراد الأسرة أنفسهم عالقين، مع عدم وجود من يحل محلهم. "بما أنه لا يمكن لغيرهم أن يأخذوا مكانهم"، يقول هاليداي Halliday (١٩٩٢م) "لقد أُجبروا على الاختيار بين خسارة الدخل من بريطانيا أو البقاء على طبيعتهم لبقية حياتهم"، مع تردي الأوضاع في وطنهم في ذلك الوقت، مما أجبر الكثيرين على اختيار الخيار الأول. وأخيراً، كما يوضح سيدون Seddon (١٩٩٢م) فيما يتعلق بقانون عام ١٩٦٢م، "يبدو أن هذا القانون التشريعي الوحيد يؤكد الرأي القائل إن الأقليات العرقية كانت تغزو المملكة المتحدة"، شكل مشهد ما بعد عام ١٩٤٥م بداية تمييز عنصري بشكل متزايد بين الهجرة المرغوبة وغير المرغوب فيها، وهو خطاب بلغ ذروته في خطاب إينوك باول Enoch Powell الشهير "أنهار الدم" 'Rivers of Blood' في عام ١٩٦٨م. وعكست السياسة اللاحقة ذلك؛ على سبيل المثال سمح قانون الهجرة لعام ١٩٧١م للمستوطنين السابقين وأحفادهم بالعودة إلى المملكة المتحدة، وهي ممارسة مصممة لمنع المهاجرين الملونين، يُحرم فيه السود وغيرهم من غير البيض من نفس الحقوق.

في نفس اليوم الذي دخل هذا القانون حيز التنفيذ، دخلت المملكة المتحدة الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC). وهكذا، وبينما تم تشديد الهجرة من

أماكن مثل اليمن، أعطيت حرية أكبر بكثير للمواطنين الأوروبيين الذين ينتقلون إلى المملكة المتحدة.

وكما يقول جيرفان Girvan (٢٠١٨م)، فإن أهلية الحصول على الجنسية البريطانية بشكل صارم، ومكانة بريطانيا في أوروبا التي تنطوي على حرية تنقل المواطنين الأوروبيين، فقد تحرك تركيز سياسة الهجرة لمعالجة القانون المحيط باللاجئين وطالبي اللجوء. وحتى أوائل التسعينيات، لم تتلقَّ المملكة المتحدة سوى بضع مئات من طلبات اللجوء في السنة ساهم قانون الهجرة التقييدي في ارتفاع هذا العدد بشكل حاد.

بالنسبة لـ ستيفنز Stevens (١٩٩٨م)، اتسمت سياسة الهجرة التي تنتهجها حكومات المحافظين في التسعينيات بتصلُّب أوجه التمييز بين "اللاجئ"، و"طالب اللجوء"، و"المهاجر الاقتصادي"، وهي فئات تنطوي على حقوق مختلفة في البقاء، والحصول على الرعاية الاجتماعية والعمل. فعلى سبيل المثال، زاد قانون اللجوء والهجرة لعام ١٩٩٦م من سلطات التفتيش والاعتقال، فضلاً عن تمديد العقوبات لطلبات اللجوء الزائفة، كما أنشئت "قائمة بيضاء" محددة للبلدان التي تم اعتبارها آمنة، وترفض تلقائيًا طلب اللجوء من مواطن من دولة "مدرجة في القائمة البيضاء"، وفي الوقت نفسه، أدت التغييرات الأكثر عمومية في سياسات الرعاية الاجتماعية في بريطانيا إلى تقليص الإعانات الاجتماعية التي تمولها الدولة للجميع، مما أثر بدوره على المزايا التي يمكن الوصول إليها للاجئين وطالبي اللجوء.

٣. ٣. سياسة الهجرة منذ عام ١٩٩٧م

وكما يناقش جيرفان (٢٠١٨م)، أظهر التقرير لوزارة الداخلية لعام ١٩٩٨م الصادر عن وزارة العمل الجديدة أنه "أكثر عدلاً وأسرَع وأكثر حزماً: "نهج

حديث للهجرة واللجوء"، وقد أثبت أن الحكومة الجديدة ستستمر في السياسات التي أدخلها سلفها المحافظ، على سبيل المثال تم فرض عقوبات إضافية على من ينقلون "الداخلين السريين"، في حين تم إجراء بعض التحسينات على الخلفية الأوسع لسياسة الهجرة. على سبيل المثال حل قانون الجنسية والهجرة واللجوء لعام ٢٠٠٢م محل نظام القسائم بالدفعات النقدية، وتم تشكيل سياسة اللجوء من خلال سياسة اللجوء الأوسع في الاتحاد الأوروبي في هذه الفترة، وشهدت قواعد الهجرة لعام ٢٠٠٨م إدخال نظام الهجرة المعاصر القائم على النقاط الذي حاول قبول أولئك الذين لديهم إمكانات اقتصادية كبيرة.

وكانت حكومة المحافظين التي تلت ذلك، وظلت في السلطة منذ عام ٢٠١٠م، تتسم بالالتزام بسياسة الهجرة التي أطلق عليها وصف "البيئة العدائية". وقد صُممت هذه المجموعة من التدابير الإدارية والتشريعية للحد من إجمالي الهجرة من خلال محاولة جعل أولئك الذين لا يملكون دليلاً على الإجازة يتركون أنفسهم طواعية، ويتركون العمل وفقاً لاتفاقهم. ولقد عكس هذا ما وصفته نورونها Noronha (٢٠١٩م) بـ"تدجين الحدود"، حيث انتشرت شرطة الهجرة في مختلف أنحاء المجتمع، على سبيل المثال، ضرورة إلزام موظفي الخدمة الصحية الوطنية بالتحقق من حالة الهجرة لكل من يحضرون للعلاج في حالات غير طارئة.

والأهم من ذلك، أن خطاب وسياسة الهجرة لم يتجاوزا الطبيعة العنصرية للعقود السابقة، ويمكن رؤية الفروق العنصرية بين الهجرة "المرغوبة" و"غير المرغوب فيها" من خلال سياسة الهجرة في القرن الحادي والعشرين. ويصف McGhee ماكغي (2009) كيف فضل النظام القائم على النقاط "الوافدين من الاتحاد الأوروبي (الأوروبيين والبيض والمسيحيين)"، أو الطبيعة العنصرية

لـ"البيئة المعادية"، على سبيل المثال تصف نورونها Noronha (٢٠١٩م) كيف أن "تورط العصابات" يستهدف بشكل غير متناسب الأفراد من السود، والآسيويين والأقليات العرقية في استخدامه لتبرير الترحيل.

٣. ٤. تيارات الهجرة اليمنية

٤,٣. ١. العمل والدراسة والهجرة الأسرية

اعتبارًا من الأول من يناير ٢٠٢١م، انتهت حرية الحركة الأوروبية إلى المملكة المتحدة، مع خضوع جميع المهاجرين لنفس النظام القائم على النقاط. يجب على جميع القادمين إلى المملكة المتحدة للعمل أن يستوفوا مجموعة محددة من المتطلبات التي يحصلون على نقاط من أجلها، بعد ذلك يتم منح التأشيرات لأولئك الذين يحصلون على ما يكفي من النقاط.

وهناك حاجة إلى إجمالي ٧٠ نقطة لتتمكن من التقدم للعمل في المملكة المتحدة، مع العديد من المعايير الإلزامية؛ وسيحتاج أي شخص قادم إلى المملكة المتحدة للعمل إلى إثبات أن لديه عرض عمل من كفيل مرخص له من وزارة الداخلية، وأن عرض العمل على مستوى المهارة المطلوبة، وأنهم يتحدثون الإنجليزية وفقًا للمعايير المطلوبة، ويجب أن يكون العمل عندئذ إما بالراتب المطلوب، أو أن يكون مهنة تحددها اللجنة الاستشارية للهجرة بأنها تعاني من نقص في العمال.

الخصائص	نقاط	إلزامية/قابلة للتداول
عرض عمل من قبل الكفيل المعتمد	٢٠	إلزامية
الوظيفة بمستوى المهارات المناسبة	٢٠	إلزامية
يتحدث الإنجليزية في المستوى المطلوب	١٠	إلزامية
راتب من ٢٠،٤٨٠ جنيهاً إسترلينياً إلى ٢٣،٠٣٩ جنيهاً إسترلينياً أو ما لا يقل عن ٨٠% من السعر، الذهاب للمهنة (أيهما أعلى)	٠	قابلة للتداول
راتب من ٢٣،٠٤٠ جنيهاً إسترلينياً إلى ٢٥،٥٩٩ جنيهاً إسترلينياً أو على الأقل ٩٠% من السعر المستمر للمهنة (أيهما أعلى)	١٠	قابلة للتداول
راتب ٢٥،٦٠٠ جنيه إسترليني أو أكثر أو على الأقل معدل الذهاب للمهنة (أيهما أعلى)	٢٠	قابلة للتداول
وظيفة في مهنة نقص على النحو الذي حددته اللجنة الاستشارية المعنية بالهجرة	٢٠	قابلة للتداول
المؤهلات التعليمية: دكتوراه في موضوع يتعلق بالوظيفة	١٠	قابلة للتداول
المؤهل التعليمي: دكتوراه في مادة العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات ذات الصلة بالوظيفة	٢٠	قابلة للتداول

الجدول ٦ نقاط الهجرة
المصدر: تأشيرات المملكة المتحدة والهجرة، ٢٠٢٠م.

وتوجد طرق أخرى للهجرة قائمة على العمل، تتيح تأشيرة مهارات عالمية لأولئك الذين ليس لديهم فرصة دخول لعرض العمل إذا تم اعتمادهم من قبل هيئة معترف بها في المملكة المتحدة، ومعتمدة من قبل وزارة الداخلية (مثل الأكاديمية الملكية للهندسة، أو مجلس الفنون في إنجلترا). وتعمل فيزا الصحة والرعاية على تمكين الأفراد الذين يحملون عرض عمل من دخول دائرة الصحة الوطنية، وبالمثل، يسمح طريق التأشيرة الإبداعية لمن هم في صناعة إبداعية بدخول عقود قصيرة الأجل مع أصحاب العمل المرخص لهم من قبل وزارة الداخلية، وأخيراً، فإن طرق الشركات الناشئة والمبتكرة - التي غالباً ما

تسمى بشكل غير رسمي "تأشيرات ذهبية"- تمنح أولئك الذين يبدؤون مشروعاً تجارياً بقيمة ٥٠,٠٠٠ جنيه إسترليني على الأقل إلى المملكة المتحدة.

وفيما يتعلق بالدراسة، تمنح تأشيرة طالب المملكة المتحدة الدخول لأولئك الذين عرض عليهم مكان في دورة في الجامعة، ولديهم ما يكفي من المال لدفع تكاليف الدورة، ويمكنهم التحدث باللغة الإنجليزية وقراءتها وكتابتها وفهمها. وتتوافر تأشيرة الخريجين لأولئك الذين أكملوا درجة علمية في المملكة المتحدة، ويُمنح الطلاب الدوليون فرصة البقاء في المملكة المتحدة، وممارسة أي عمل لمدة عامين بعد الانتهاء من دراستهم، وبالمثل، الطلاب الدوليون الذين يكملون درجة الدكتوراه.

وتوفر تأشيرة العائلة الفرصة للانضمام إلى أحد أفراد العائلة – الزوج، أو الخطيب، أو الطفل، أو الوالد، أو بالإضافة إلى ذلك أحد الأقارب الذي سيوفر رعاية طويلة الأجل - في المملكة المتحدة لأكثر من ٦ أشهر، ومع ذلك، لا ينطبق هذا إذا كان أحد أفراد الأسرة موجودًا في المملكة المتحدة مؤقتًا بتأشيرة عمل أو تأشيرة طالب، حيث يمكن بدلاً من ذلك البقاء على أنه "تابع".

٤,٣. ٢. اللجوء .. الهجرة

وفقًا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR (٢٠٢٠م)، فقد تلقت المملكة المتحدة ٣١٧٥٢ طلب لجوء في العام، وفي سبتمبر ٢٠٢٠م. تم قبول ٦٨,٨٪ من هؤلاء القادمين من اليمن.

وهناك نوعان من التشريعات الرئيسة التي تتم بموجبها الموافقة على اللجوء. وتعمل المطالبات في نفس الموقع 'Sur place' بشكل أساسي من خلال اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١م المتعلقة بوضع اللاجئين، وتمنح هذه الاتفاقية الحماية لأولئك الذين لديهم أسباب للخوف من الاضطهاد بسبب دينهم، أو

عرقهم، أو آرائهم السياسية، أو عضويتهم، وهي اتفاقية تطلُّعية تركز على مخاطر الضرر في المستقبل، بدلاً من الضرر الذي يحدث، أو عدم وجود ضرر في الماضي. وهذا يشمل الأحداث التي تحدث بعد وصول الشخص إلى المملكة المتحدة التي يمكن أن تؤدي إلى خطر الاضطهاد في المستقبل. ويُمنح اللجوء أيضاً وفقاً للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لعام ١٩٥٠م. وتستند مطالبات حقوق الإنسان هذه في أغلب الأحيان إلى المادة ٣ (حظر التعذيب والمعاملة اللاإنسانية أو المهينة)، أو المادة ٨ (الحق في احترام الحياة الأسرية والحياة الخاصة)، ويمكن أن يكون طلب حقوق الإنسان قائماً بذاته، أو يكون جزءًا من طلب لجوء بموجب اتفاقية اللاجئين.

ووفقاً لتقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (٢٠٢٠م)، فإن غالبية طالبي اللجوء لا يتمتعون بالحق في العمل في المملكة المتحدة، ولذا يجب عليهم الاعتماد على دعم الدولة، ويتم توفير السكن، ولكن لا خيار لطالبي اللجوء فيما يتعلق بموقعهم أو حالتهم. ويتوفر الحد الأدنى من الدعم النقدي حاليًا بسعر ٥,٣٩ جنيه إسترليني في اليوم.

وتقييم أهلية الفرد هو عملية متعددة الخطوات، تشرف عليها وزارة الداخلية. تتضمن مرحلة الفرز الأولى جمع معلومات شخصية من طالب اللجوء، حيث تقرر وزارة الداخلية احتجازه، ويتبع ذلك مقابلة كاملة وموضوعية بشأن اللجوء، حيث يُسأل الطالب عن طلبه، ويتم فحص الأدلة، وينتج عن الحكم الناجح الذي من المتوقع أن يستغرق حوالي ٦ أشهر، إما وضع لاجئ، أو حماية إنسانية، أو قرار الإقامة التقديري. ويمكن لأفراد الأسرة في الخارج لمن تم منحهم وضع اللاجئ أو الحماية الإنسانية التقدم بطلب "لم شمل الأسرة".

وفيما يتعلق بطلبات اللجوء اليمنية، ذكرت صحيفة الغارديان، أن وزارة الداخلية قد أصدرت مشورة لواضعي القرار تفيد بأنه "في شمال غرب ووسط البلاد، من المرجح أن تكون مستويات العنف العشوائي على هذا المستوى، بحيث توجد أسباب جوهرية للاعتقاد بمثل هذا الشخص، فقط من خلال التواجد هناك، يواجه خطرًا حقيقيًا بالضرر الذي يهدد حياته أو شخصه"، (وينتور Wintour، ٢٠١٦م). "في شمال وغرب ووسط البلاد"، تستمر النصيحة: "من المحتمل، في كثير من الحالات، أن تنتهك الظروف الإنسانية والأمنية المادة ٣ و/ أو المادة ١٥ (ج) من الاتفاقية الأوروبية" (وينتور Wintour، ٢٠١٦م).

٥,٣. الاتجاهات المستقبلية

في المستقبل القريب، كما كتب والش Walsh (٢٠٢٠م) لمرصد أكسفورد للهجرة، أدت جائحة Covid-19 إلى تقليل جميع تدفقات الهجرة إلى المملكة المتحدة. على سبيل المثال، فيما يتعلق بملتمسي اللجوء، وبمقارنة الربع الثاني من عام ٢٠٢٠م بنظيره في عام ٢٠١٩م، انخفض مقدمو طلبات اللجوء (المتقدمون الرئيسيون والمعالون) بنسبة ٤١ في المائة، إلى أدنى عدد ربع سنوي منذ عام ٢٠١٠م، وإصدار تأشيرات لم شمل الأسرة أيضاً بنسبة ٩٢ في المائة.

كما يجادل مؤلفون، مثل جوردان Jordan (٢٠٢١م)، بأن العقد القادم يمثل مفترق طرق محتملاً لسياسة الهجرة البريطانية، في حين أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يوفر فرصة لفتح حدود المملكة المتحدة أمام بقية العالم، تشير الاتجاهات الحالية إلى اتباع نُهجٍ تقييدية متزايدة للهجرة من حكومة المحافظين. لقد أنهى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي حرية الحركة

الأوروبية، وتسوية مجال الهجرة بالنسبة لبلدان مثل اليمن، وسيتعين على المملكة المتحدة أن تنظر إلى ما وراء أوروبا من أجل سد الفجوات في العمالة التي كانت تسدها في السابق الهجرة السلسة من أوروبا. ومن المرجح أن تطرأ تغييرات أخرى على تدفقات الهجرة في المملكة المتحدة، على سبيل المثال، يشير Jordan جوردان (٢٠٢١م) إلى أن ٦٠،٠٠٠ موظف من بين الموظفين الحاليين في دائرة الصحة الوطنية غير مؤهلين إذا تقدموا بطلب لدخول المملكة المتحدة بموجب النظام الجديد "القائم على النقاط".

4. Bibliography:

- Al-Jumly، M. and Rollins، J. (1997). *Emigration and the Rise of the Novel in Yemen*. World Literature Today. 71(1)، pp.39-47.
- Al-Rasheed، M.، (1991). *Invisible and Divided Communities*. In R. El-Rayess، ed. *Arab Communities in London*. London: Riad El-Rayyes Books.
- Alzouebi، K. (2014). *Identities and roots: a historical account of the Yemeni community in the South Yorkshire town of Sheffield، UK*. International Journal of Social Entrepreneurship and Innovation. 3(1)، pp. 1-11.
- BBC. (2009). History of Islam in the UK. [online]. bbc.co.uk. Available at: http://www.bbc.co.uk/religion/religions/islam/history/uk_1.shtml
- Census (2011). *Census National Statistics*. London: Office for National Statistics (ONS).
- Dahya، B.U.D. (1965). *Yemenis in Britain: An Arab Migrant Community*. East African Institute of Social Research، Makerere University College.
- de Noronha، L. (2019). *Deportation، Racism and Multi-Status Britain: Immigration Control and the Production of Race in the Present*. Ethnic and Racial Studies، 42(14)، pp. 2413-2430.
- Dresch، P. (2000). *A History of Modern Yemen*. Cambridge: Cambridge University Press.
- ESRC Centre on Dynamics of Ethnicity. (2013). *Dynamics of Diversity: Evidence from the 2011 Census.* University of Manchester.

- Girvan، A. (2018). The History of British Immigration Policy: 1905-2016. Refugee History، Timeline Resource. Norwich: University of East Anglia.
- Halliday، F. (1992). *Arabs in exile: Yemeni migrants in Urban Britain*. London: Tauris.
- Halliday، F. (2010). *Arabs in exile: Yemeni migrants in Urban Britain*. Second Edition. London: Tauris.
- Harrison، D.E. (2020). *Yemeni، Muslim، and Scouse: Ethnicity and Religion، Hybridity and Locality in Contemporary Liverpool*. Thesis. Leeds: The University of Leeds.
- Jordan، B. (2021) *Alternative Scenarios or Back to the Future? The Case of the UK*. in *Immigration، Social Cohesion and Political Reaction*. Cham، Switzerland: Palgrave Macmillan.
- Lawless، R. I. (1995). *From Ta'izz to Tyneside: An Arab Community in the North-East of England During the Early Twentieth Century*. Exeter: Exeter University Press.
- Livsey ،P. (2019). Study of the Yemeni Seamen of South Shields. [online]. beyondthewesternfront.com. Available at: https://beyondthewesternfront.com/study-of-the-yemeni-seamen-of-south-shields
- Martin-Jones، M. and Jones، K. (2000). *Multilingual Literacies. Reading and Writing Different Worlds*. London: John Benjamins Publishing Co.
- McGhee، D. (2009). The Paths to Citizenship: A Critical Examination of Immigration Policy in Britain since 2001. Patterns of Prejudice، 43(1)، pp. 41–64.

- Ministry of Planning and International Cooperation. (2018). *Yemen: Socio-economic Update 2018*. Economic Studies & Forecasting Sector. Issue 32.
- Oxfam. (2020). *Remittances to Yemen plummet as needs surge amid war and coronavirus*. News and Press Release.
- Schuster، L. and Solomos، J. (2004). *Race، Immigration and Asylum: New Labour's Agenda and Its Consequences*. Ethnicities 4 (2): pp. 267–300.
- Searle، C. and Shaif، A. (1992) *'Drinking from one pot': Yemeni unity at home and overseas*. Race and Class، 33(4)، pp.65–81.
- Seddon، M.S. (2014). *The last of the lascars: Yemeni Muslims in Britain، 1836-2012*. Leicester: Kube Publishing.
- Stevens، D. (1998). *The Asylum and Immigration Act 1996*. The Modern Law Review، 61(2)، pp. 207-222.
- UK Visas and Immigration (2020). *An Introduction For Employers*. [online] GOV.UK. Available at: www.gov.uk/government/publications/uk-points-based-immigration-system-employer-information/the-uks-points-based-immigration-system-an-introduction-for-employers
- UNHCR (2020). *Asylum in the UK*. [online] UNHCR. Available at: https://www.unhcr.org/uk/asylum-in-the-uk.html
- Walsh، P.W. (2020). *Asylum and refugee resettlement in the UK*. Briefing Paper. Oxford: Oxford Migration Observatory.
- Yemen Emergency Food Security and Nutrition Assessment. (2017). *Emergency Food Security and Nutrition Assessment 2016 Analysis*. FAO، UNICEF and WFP.

- Zwysen، W.، Di Stasio، V.، and Heath، A. (2020). *Ethnic Penalties and Hiring Discrimination: Comparing Results from Observational Studies with Field Experiments in the UK*. Sociology. GEMM: Horizon2020.